سمو رئيس الوزراء في حوار مع النواب

فيصل الدويسان انسحب من الجلسة

الوزيرة ذكرى الرشيدي في حوار مع النائب هشام اليغلي

أكد أن الوزير تعهد بتلبية التوصيات بعد إقرارها ورفع تقرير للمجلس خلال 3 أشهر

الراشد: نحن في قارب واحد والقضية الأمنية تخص الجميع

■ عسكر: الوضع الأمني في البلاد غير منضبط لكنه لم يصل إلى مرحلة «الانفلات»

الشيخ أحمد الحمود في حوار مع أعضاء الحكومة

■ المعيوف: وضع الوزير «مو طيب» ولم يكن موفقاً و90 في المئة من النواب وجهوا له اللوم

عسكر العنزي

بدوره لخص النائب عبدالله المعيوف احداث الجلسة الخاصة امس بعبارة مفادها ان وضع وزير الداخلية «موطيب»، مؤكدا في الوقت ذاته ان الاوضاع الامنية مسؤولية الحكومة ككل لا وزير الداخلية.

واوضح ان النواب الذين فوجئوا بعدم تلاوة وزير الداخلية بيانا في بداية الجلسة تطرقوا في مداخلاتهم إلى الجرائم والمسيرات والاعتصامات والتدخلات الخارجية ووسائل الإعلام وضعف اداء قيادات الوزارة الذين طالب نواب بتغييرهم.

وقال ان رئيس المجلس علي الراشد طلب من وزير الداخلية تلاوة بيان الا انه قال إنه يريد الإستماع الى النواب.

واذ رأى المعيوف ان اداء وزير الداخلية لم يكن على المستوى المطلوب، غير انه اثر عدم اعلان موقف من استجواب مرتقب للوزير الحمود لحين الوقوف على ردود الوزير وعلى ملاحظات النواب، وما ستحتويه صحيفة الاستجواب.

واكد ان الجلسة لم تتطرق الى مزدوجي الجنسية، الا ان نواب كانوا يعتزمون ذكر نواب سابقين في معرض الحديث عن بعض الجرائم والقضايا الامنية، الا ان المجلس رفض التطرق الى اسماء واكتفى بالاستدلال على بعض الجرائم والقضايا الأمنية.

من جهته اكد النائب نبيل الفضل ان القضية الامنية كبيرة والكل يستشعرها والكل يسعى لحلها والحكومة والمجلس حريصان على انهاء هذه القضية، مشيرا الى انه صوت مع علنية الجلسة مستدركا «الحمد لله» ان ما استدعى السرية ليس البيان والمعلومات التي قالها وزير الداخلية انما كانت السرية لمصلحة النواب فيما يخص الامن الداخلي والامن الخارجي وكان هذا الافضل.

واضاف الفضل ان اغلب النواب تحدثوا في الشان الامني وتطرقوا للكثير من الملاحظات المهمة وكانت الحكومة تاخذ هذه الملاحظات وتسجلها وكانت هناك توصيات حول بعض النقاط التي ياخذ بها الوزير لإسيما في الجرائم.

مشيرا الى ان القضية الإمنية مسؤولية مشتركة والكل يشترك بها من البيت الى المدرسة الى الاعلام.

وقال ان الكل اشاد بكفاءة الاجهزة الامنية، مشيرا الى ان المشكلة هي في زيادة الجرائم في الفترة الاخيرة في مقابل عدم وجود عقوبة وهناك وسيلة للتخلص من قبعات الجريمة، مشيرا الى ان النواب تطرقوا للاخطار التي تهدد وجود الدولة الكويتية بما فيها المؤامرات التي نسمع عنها لاسقاط انظمة الحكم وتصدير ما يسمى بالربيع العربي لاسيما بعد ان رأى الناس زيف هذا الربيع وانشواكه التي تنغرس في جسد الأوطان التي مر بها.

وحول تهديد بعض النواب باستجواب وزير الداخلية قال الفضل ان بعض النواب هاجموا الوزير خلال القائه لبيانه وكان من حق الوزير ان يأخذ الوقت الكافي لإلقاء بيانه ولم يكن مطلوبا من الوزير ان يكون خطيب مسجد ليلقي خطبة عصماء واذا كان بيان الوزير لم يعجب البعض فلا يجوز مقاطعته وهذا نوع من مصادرة حرية الراي وهذا للاسف حدث في الجلسة.

وبين الفضل انه لم تكن هناك شخصانية ضد الوزير ولكن كان هناك خطأ من بعض النواب في مقاطعة الوزير.

واكد الفضل ان الاستجواب حق للنائب بمفرده لا يمكن ان يمنعه احد وهذا الحق منحه له الدستور ولكن لا يمكن ان يتم استجواب الوزير لمجرد القائه بيان في مجلس الامة لم يعجب البعض.

تتمات

الخلايا الإرهابية

لكن التوصيات التي جاءت شاملة وغطت معظم جوانب النقص والخلل في الأداء الأمني، لم تستطع بدورها التغطية عما اعلنه النائب هشام اليغلي في تصريح له عقب الجلسة، عندما قال: «شيء واحد طلعنا به من الجلسة، هو تأكيد من رئيس الحكومة، وليس وزير الداخلية، بأن هناك من يمول الخلايا الإرهابية في الإمارات، وأن لها ارتباطات في الكويت».

وقد دعت التوصيات التي تبناها المجلس في نهاية جلسته إلى ضرورة الاستعانة بالخبرات الأمنية المتطورة من اعرق الدول المتقدمة، وإنشاء مركز علمي متخصص في هذا المجال، وإعداد هيكل تنظيمي لتوصيف جميع وظائف وزارة الداخلية وعرضه على لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية، ووضع خطط إستراتيجية لمكافحة الجريمة والانحراف وتحقيق الأمن المجتمعي، وكذلك التأكيد على ارتباط الشعور بالأمن والأمان بتطبيق القانون ونزاهة الجهاز الأمني والقضائي، ووضع برامج لمعالجة مشكلات الشباب، استنادا إلى أن معظم مرتكبي الجرائم هم من المنتمين لهذه الفئة، وسن القوانين والضوابط الكفيلة بالحد من تدفق العمالة الوافدة إلى البلاد.

وشددت التوصيات في الوقت ذاته على اهمية الحد من ظاهرة الجرائم الالكترونية بالتعاون مع الوزارات الاخرى، من خلال ادخال مادة «اخلاقيات الانترنت» ضمن المناهج الدراسية في التعليم قبل الجامعي، ونشر الوعي بين صفوف المواطنين، لاسيما الشباب، بمخاطر التعامل مع المواقع المسيئة على الانترنت وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة هذا النوع من الجرائم، وطالبت الحكومة بالتعجيل في تقديم مشروع قانون لتجريم حمل الآلات الحادة والقريبة المؤذية بصفة الاستعجال، وتطوير آلية التعامل مع حوادث السير بانشاء مركز حوادث أسوة بالدول المتقدمة.

واشارت التوصيات الى ضرورة القيام بدراسة نقل اختصاص الادارة والاشراف على المراكز الحدودية الى وزارة الدفاع، بعد تدريب العاملين فيها واعدادهم وتحسين مرافق منفذ العبدلي وتسهيل اجراءات العابرين والارتقاء بالتعامل معهم، وطالبت بمراجعة كل القيود الامنية وخصوصا للمقيمين سابقا في الكويت ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وتكليف لجنة مكونة من رجالات الكويت تختص باعادة فتح ملفات التجنيس لكشف حالات الازدواجية والتزوير وحالات تحويل بعضها الى المادة الاولى.

وكان المجلس قد وافق على تحويل الجلسة إلى سرية، بناء على طلب الحكومة الذي ايده 38 عضوا وعارضه 24، فيما ابدى الوزير الحمود ملاحظة على مسمى «الانفلات الأمني»، قائلا: «أنا ليس لدي تحفظ بل علامة استفهام على كلمة الانفلات الأمني وأرجو ان تكون الجلسة وفقا للمادة 69 من اللائحة الداخلية»، كما انتقد بعض النواب وزير الداخلية، وانتهوه بانه «لم يقدم أي بيانات، وانه بكل أسف يحترم مجلس السعدون وما يحترم مجلس الراشد»، لكن نوابا آخرين دافعوا عن الوزير، معتبرين انه «يتعرض لاستهداف شخصاني»، وان منتقديه «استبقوا الأحداث ولم يمهلوه حتى يقدم ما لديه من بيانات وحقائق وأرقام».

وعقب انسحاب النائب فيصل الدويسان من الجلسة، تواردت انباء عن توجهه لاعداد صحيفة استجواب بحق وزير الداخلية واستعجال تقديمها.

وقال النائب حماد الدوسري: «هناك توجه لدى بعض النواب لاستجواب وزير الداخلية وفوجئنا بعدم وجود القيادات الامنية للرد على استفسارات النواب».

من جهته قال النائب احمد الملیفي إنه كان يعتقد ان وزير الداخلية سيقدم استراتيجية ورؤية الوزارة في معالجة القضية الامنية، لكننا فوجئنا بان الوزير «جايبنا الجلسة «جطل» بلا بيانات ولا معاونين، وما طرحه مجرد سوالف وضحك واستهزاء، وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء ان يقيله».

اضاف الملیفي: «على الوزير ان يقص الحق من نفسه، والا ستمارس دورنا في محاسبته ووضعه على المنصة، احتراما للشعب الكويتي وللدماء التي سالت وللارواح التي ازهقت».

بدوره رأى النائب عبدالحميد دشتي: «إن وزير الداخلية ليس لديه ما يقوله ولم يبد احترامه للمجلس، وكنا سننسحب من الجلسة، لكن آثرنا الجلوس من أجل أبناء الشعب الكويتي».

نواب ومواطنون

وذكر انه لا مبرر على الإطلاق لخروج المظاهرات، فليس هناك اناس جائعون يطالبون برغيف خبز اوقاعة لإطعام ابنائهم، ولا نشهد قمعا يمارس ضد مجموعة ما، وفي الوقت ذاته لا ننكر أبدا وجود فساد إداري وإخفاق حكومي ولكن هذا الأمر لا يبرر ما يقوم به البعض، ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هناك مؤامرات تحاك ضد الكويت من الداخل والخارج.

وعول على عقلانية واتزان الشارع الكويتي وفهمه لما يحاك ضده من مؤامرات، فالكويتيون محسودون ومستهدفون، وكل واحد منهم مكلف بالدفاع عن وطنه وصون كرامته من خلال الوحدة الوطنية، فالغلبة للحق دائما وليست للباطل. من جهته قال الوزير والنائب السابق أحمد باقر إن الخسارة ستطال الجميع إذا حدث أي اختلال في أمن الكويت، داعيا إلى بسط الحوار أمام جميع الاطراف، وعدم قطعه مع السلطة والمجلس والأحزاب وذلك للوصول إلى بر الأمان، فالأمن هو الاستقرار والتنمية ومحاربة الفساد، وهو مطلوب في كل دول العالم.

وطرح النائب والوزير السابق خلال الندوة مبادرة لمصالحة شعبية تتم على أساس احترام الدستور والقضاء والثوابت، وإيقاف المسيرات، مبينا أن بعض النواب السابقين قالوا في الصحف إنهم يريدون تعديل الدستور والحكومة الشعبية، وأنا أقول: إن التعديل يكون من خلال مجلس الأمة وليس من خلال الشارع، من جهته، شدد الناشط السياسي محمد خالد الهاجري على أن إهانة الاسرة الحاكمة وصاحب السمو هي إهانة للشعب الكويتي كله، وهو محشوم من كل هذا الكلام الذي لا يدل على عقلانية ولا ينم عن حسن سلوك أو منهج سليم، مؤكدا أن شباب الكويت طيبون ويدركون أن خروجنا من الأزمة لا يكون إلا بالوحدة الوطنية واحترام الاسرة الحاكمة وصاحب السمو وهذا ما نشأنا عليه منذ نعومة أظفارنا.

وفي الإطار ذاته قال الدكتور عبدالحميد الشايجي إن الشباب هم الفئة الخفية المستقبلية، التي تقوم عليها الدول، والمصالحة الحقيقية هي التي تؤدي لتنمية حقيقية وهي الباب الموصل إلى الأمن، مشيرا إلى أن اليابان ركزت في تنميتها على ثلاثة محاور: التنمية البشرية، والتنمية الصناعية، ومسكن وماكل ومشرب اليابانيين، ولذلك عندما صدر قانون تقليص ساعات العمل في اليابان احتج الشباب لانهم يعلمون انهم يسهمون في بناء اوطانهم.

الحمود: لا نقيد

الى ان «الكويت ولإيمانها بالديمقراطية لا تقيد الحريات الاعلامية»، مشددا على انها «تريد اعلاما هادفا ومسؤولا لخدمة المجتمع».

ولفت الى ان «الوزارة اعدت قانون الإعلام الموحد الذي يتضمن النشر الالكتروني لتنظيم الاعلام، مبينا ان الغرض ليس فقط انزال العقوبات وانما التوعية»، لافتا الى ان «الحكومة بصدد اتخاذ الإجراءات الدستورية لإحالة القانون الى مجلس الامة».

بوشهري لـ «الصباح»:

واضاف بوشهري في تصريح لـ«الصباح» ان نصف الطاقة الانتاجية في بعض الاحيان كمقطرات لا تكفي للاحتياج اليومي مما تسبب في وجود نقص في المياه خلال اليومين الماضيين، مشيرا الى ان الوزارة لجأت الى تعويض هذا النقص من خلال المخزون الاستراتيجي لتوفير المياه التي وصلت للجميع.

سفارتنا في أستراليا

واكد الحرب لـ «كونا» في اتصال هاتفي امس «تواصل السفارة الدائم مع الطلبة اذ شكلت غرفة عمليات لمتابعة سلامة طلبتنا وعدم تعرضهم لاية تداعيات من هذه الحرائق».

واضاف ان السفارة زودت الطلبة بالخط الساخن الذي يتلقى الاتصالات على مدار 24 ساعة بهدف مساعدة الطلبة في اي وقت.

واشار الحرب الى رفع السلطات الاسترالية درجة التحذير من الحرائق المنتشرة والمتزامنة مع موجة ارتفاع لدرجات الحرارة في ولايات «نسمانيا» و«نيوساوث ويلز» و«فكتوريا» بالاضافة الى العاصمة الاسترالية «كانبيرا» مجددا التاكيد على سلامة طلبتنا في هذه المناطق.

«البلدية»: 6 آلاف

في تصريح لـ«كونا» امس ان هناك ضرورة قصوى لتوعية المواطنين والمقيمين بتقبل فكرة فصل النفايات بهدف ايجاد بيئة صحية نظيفة وموارد مستدامة موضحا اهمية الدور التوعوي للاعلام لجعل المجتمع يتبنى ثقافة جديدة تعنى بموضوع فرز النفايات من مصدرها اي المنزل.

«الداخلية» لرواد

وقالت الوزارة في بيان صحافي للادارة العامة لامن المنشآت امس ان البالونات الحرارية لا يمكن التحكم باتجاهها وبالتالي تشكل خطوة على منشآتنا النفطية حيث هناك انبعاثات غازية كثيفة تصدر من حظائر الخزانات والمشعبات والآبار النفطية.

واشنطن مجدداً

اسئلة الصحافيين التي حاصرته حول سبل المساعدة التي ستقدمها الولايات المتحدة لسرعة الاطاحة بالأسد مضيفا «اننا سنواصل التدقيق في كل خيار سياسي ممكن لتقييم امكانية تحقيق هدفنا المتمثل بتسريع انهاء العنف ودعم الانتقال السياسي في سوريا».

وشدد المتحدث الأميركي على ان بلاده ستواصل جهودها لدعم الجهود المشترك بحل الأزمة السورية الأخضر الابراهيمي وتحث جميع الأطراف في سوريا «لاتخاذ خطوات لتنفيذها للمساعدة في الاسراع على انهاء معاناة الشعب السوري والوصول الى اليوم الذي يقرر فيه الشعب السوري مستقبله بنفسه».

العراق: انتفاضة

مظاهرة سلمية وعصيان مدني، وان ما حصل خلال بعض المظاهرات يعتبر خروجا على القانون وضد المصالح العليا للدولة.

وأضاف أن الدولة قادرة على الدفاع عن نفسها، متهما المتظاهرين في غرب البلاد وشمالها باستغلال الحريات بهدف نشر الفوضى.

امنيا لقي ثلاثة اشخاص مصرعهم امس اثر انفجار سيارة مفخخة شمال غرب العاصمة العراقية بغداد.

وقال مصدر في الشرطة العراقية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان سيارة مفخخة انفجرت قرب مركز للشرطة العراقية في منطقة الحرية شمال غرب بغداد.

وأوضح المصدر ان الانفجار تسبب بمصرع ثلاثة اشخاص واصابة 12 آخرين بجراح نقلوا على الرفا الى احدى المستشفيات لتلقي العلاج.

وفي محافظة ديالى شمال شرقي العاصمة العراقية، استهدف انفجاران رئيس جامعة ديالى وسط مدينة بعقوبة مركز المحافظة مما اسفر عن إصابته ومقتل 2 من حراسه وجرح 5 اشخاص آخرين، حسب مصدر في شرطة بعقوبة.